مسارات التطور في دول الربيع العربي والمواقف الإقليمية منها

د. أشرف المبيض(*)

مقدمة:

أصاب الباحث السياسي الأمريكي توماس فريدمان في وصف ما جرى من أحداث وتغييرات شهدتها عدة بلدان عربية كبد الحقيقة، عندما أسماها بـ"العقد العربي"، أو "ربع القرن العربي"، الذي يعكس حالة من عدم الاستقرار نتيجة الصراع من أجل مستقبل الإسلام ومستقبل الدول العربية، باعتباره صراعًا داخل حضارة[1]؛ هذا المسمى جاء وسط زحمة من العناوين والمسميات التي تم تداولها لوصف هذه الأحداث منذ بدئها في شهر يناير ٢٠١١ حتى اليوم، سواء كانت ثورات، أم احتجاجات شعبية، أم ربيعًا عربيًا[2]، أم مؤامرة خارجية تهيئ لفوضى تؤسس للشرق الأوسط الكبير الذي بشرت به واشنطن؛ لكن الذي يدعو للبحث أن هناك شيئًا جديدًا يتشكل في العالم العربي يؤثر بدول الجوار وباستراتيجية دول عظمى ويتأثر بها، أهم سمات هذا الجديد دخول الحشود الشعبية الكبيرة بقوة في الحدث السياسي، وتزعزع هيبة الدولة والسلطة، بل وثوابت الدولة في أكثر من حالة عربية، بالإضافة إلى الحضور المكثف للإسلام السياسي في إطار علاقة شبه تحالفية مع واشنطن.

(*) باحث عربي فلسطيني.

إزاء هذا المشهد العربي يقف كل مراقب لما يحدث فيه، بعد أكثر من عامين، يلحظ ما يشبه المفارقة بين ما أوحت به كلمة "ثورة" أو "ربيع عربي" في بداية الأحداث، وواقع ما آلت إليه الأمور اليوم. ففي الوهلة الأولى من بداية التحركات الشعبية كان سقف التوقعات والمراهنات الشعبية والآمال الكبيرة، وحالة الحماس التي كانت تسود الشارع العربي عالية جدًا، في مقابل حالة من الخوف والترقب سادت الأنظمة التي لم تشهد تحركات شعبية واسعة، وكذلك خوف إسرائيل وواشنطن وقلقهما؛ ولكن بعد أشهر وقبل أن ينقضي العام تراجع التفاؤل والأمل، خصوصًا بعد تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا واستمرار حالات العنف فيها، ومع الحرب الأهلية في سوريا، وبعد وصول جماعات الإسلام السياسي للسلطة في الدول التي حدثت فيها الثورة - مصر وتونس - وما صاحب ذلك من أزمات أمنية واقتصادية وسياسية.

إن مسارات التطور في بلدان الربيع العربي ترتبط بنوعية الانتفاضة التي قادتها الجماهير في مواجهة النظام، من حيث إنها: هل هي ثورة بمفهومها التاريخي المعروف، أم هي انتفاضة ارتبطت بإصلاح جذري؟ هل تحولت إلى حرب أهلية، لا تبقي ولا تذر، وأدت إلى نوع من التحطيم الشامل بدون مضمون؟

بشكل عام فإن الاحتجاجات التي انطلقت في بعض البلدان العربية كانت وليدة تفاعلات داخلية تراكمت على مدى أعوام طويلة، شهدت تفاقم العديد من الأزمات والعديد من إخفاقات النظم الحاكمة داخليًا وخارجيًا. بيد أنه توجد حقيقة أخرى، هي أن أطرافا إقليمية وأخرى دولية، إن لم تكن طرفا مباشرًا في تفجير بعض تلك الثورات والانتفاضات، فإنها كانت طرفا مباشرًا في تفعيل مجرى تطور تلك الثورات، سواء باتجاه الاحتواء وضبط المسار، أو حتى منع التطور، أو باتجاه تفعيل التطورات والوصول بها للنحو الذي آلت إليه.

بنظرة فاحصة ومعمقة للقوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة العربية أو الشرق الأوسط سنبحث في أدوار كل من إيران وتركيا وإسرائيل ودول الخليج، تجاه الثورات العربية، لمعرفة طبيعة هذه الأدوار، ومدى تأثيرها في مسار تطور العملية الثورية، سلبًا وإيجابًا، وانعكاسات هذا كله على مشهد توازن القوى الإقليمي مستقبلاً، وبالتأكيد فإن المشهد الاستراتيجي في الشرق الأوسط تحصل فيه تغييرات هائلة، نتيجة الثورات والأزمات والتحولات التي تشهدها بلدان المنطقة. فموازين القوى قد تطالها رياح التغير، وخرائط الصراعات والتحالفات هي الأخرى قد تتغير، لذلك، بدت القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة شديدة الحذر والحيطة، فهي لا تتحمل ترف مراقبة ما يحدث، ولا أن تنتظر ما سوف يحدث، لكنها وجدت نفسها مضطرة إلى التفاعل مع الأحداث.

أولاً - مسارات التطور في بلدان الربيع العربي:

انطلقت شرارة الربيع العربي في تونس عندما أحرق الشاب محمد البوعزيزي نفسه، لتكون بلاده مهدًا لذلك الربيع، ويكون ذلك إيذانًا بالتغيير في بلدان استكانت لسنين طويلة، وانتظرت شعوبها أن تتحرر من تلك الأنظمة، لتنال حرياتها وتضع أقدامها على طريق يحقق لها الحياة الكريمة والعدالة الاجتماعية[٣].

سارت التطورات في بلدان الربيع العربي في اتجاهين أو مسارين متناقضين، أولهما: السلمي الذي يحافظ على مكتسبات الثورة وأهدافها في حال تطبيق أربعة من شروطه بشكل متكامل ومتزامن، وهي: كسر حاجز الخوف والصمت، وأن تكون الانتفاضة أو الثورة سلمية، وأن يتوفر حد أدنى من التماسك الاجتماعي والتوافق الوطني، وأن يكون موقف الجيش من التمرد الشعبي المدني موقفًا مساندًا[٤]؛ مثال ذلك ثورتا تونس ومصر.

وثانيهما: العنيف، الذي يأتي نتيجة الإخلال بأحد الشروط الأربعة للمسار السلمي، وباستمراره يفضي إلى إنهاء الثورة وإفراغها من مضمونها في حال توفر عاملين، هما: تنافس القوى السياسية الثورية، بين بعضهما البعض من جهة، وبينهما وبين مَن يفضلون استعادة الوضع الذي كان قائمًا من جهة أخرى، كما في ليبيا واليمن والبحرين وسوريا.

١ ـ المرحلة الأولى:

تعد الثورة بمفهومها الجديد الذي طرحته ثورات الربيع العربي، فعلاً سلميًا ينبذ العنف بكل أشكاله وألوانه ولا يقدم على قطف وردة أو قلع شجرة أو تدمير منشأة، خاصة كانت أو عامة. وهو الأمر الذي جعل الناس يلتفون حولها ويبذلون أرواحهم من أجل إنجاح أهداف ثورتهم السلمية، وهو ما أرغم معظم دول العالم على عدم الوقوف في وجه هذه الثورات، وترك دعم حكام الشعوب الثائرة، ومحاولة خطْب وُدّ بعض شباب الثورات تطلعًا لما ينتج بعد هذه الثورات، وبالتالي فإن الثورات في مراحلها الأولى لم تستخدم العنف وسيلة لتحقيق أهدافها رغم وجود مسوغات كثيرة، بل على العكس فقد واجهت العنف الصادر عن قوات الأنظمة الحاكمة بالثبات والحجارة كأقسى رد يواجه به عنف البندقية والمدرعات والدبابات.

ففي تونس ـ على سبيل المثال ـ نجحت الثورة التي اجتمعت فيها العوامل الأربعة أعلاه، في تحقيق هدفها الأساسي بإسقاط نظام "بن علي" عبر الحركة الاحتجاجية التي اكتسحت بسرعة البرق معظم المدن، إلى جانب قرى صغيرة لم يسبق أن تحركت حتى في أثناء الإضراب العام، ثم عادت الشوارع إلى طبيعتها تدريجيًا مع بدء المرحلة الانتقالية، رغم حالة الارتباك السياسي لدى الحركات والأحزاب السياسية التي لعبت مع منظمات المجتمع المدني دورًا جديدًا في الساحة السياسية التونسية، حيث مثلت الانتخابات التي أجريت في ٢٣

أكتوبر ٢٠١١ لاختيار أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، خطوة تاريخية في هذه المرحلة الانتقالية، ودخل القادة السياسيون المنتخبون الجدد في مرحلة مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق تقاسم السلطة داخل الهيئة الجديدة، وتعيين حكومة انتقالية تدير شؤون البلاد طوال فترة عام، في الوقت الذي كان يقوم فيه المجلس الوطني التأسيسي بصياغة الدستور الجديد.

ثم ما لبثت أن جرت الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها حزب النهضة الإسلامي، وبتوافق ينم عن النضج السياسي لدى الفائزين في الانتخابات تم تنفيذ "اتفاق تقاسم السلطة"، حيث وزعت المناصب الحساسة في البلاد بين أقوى ثلاثة أحزاب، حتى لا يتم احتكار السلطة من قبل حزب واحد، فقد تولى رئاسة الوزراء الأمين العام لحزب النهضة الإسلامي حمادي الجبالي، ورئاسة الدولة لصالح منصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، ورئاسة المجلس التأسيسي لصالح الأمين العام لحزب التكتل مصطفى بن جعفر[٥].

جرت الثورة التونسية في أجواء سلمية مع بدء مراحلها الأولى؛ نتيجة الحياد الكامل للجيش في الوضع الداخلي الميداني، ما وفر تربة خصبة للقيادات الشعبية لأن تأخذ دورها السياسي في استكمال ما بدأه الشعب وحماية تضحياته ومطالبها، وإعادة صياغتها بشكل كامل، لتجيب على شعارات الثورة وحمايتها واستمراريتها، وكان مستبعدًا عودة رموز الحزب الحاكم الذي يتبع الرئيس المخلوع "بن علي"؛ إذ إن إعادة إنتاج الحزب بصورة جديدة ولو ببعض التنازلات الشكلية عبر إشراك أحزاب أخرى، هي ورقة النظام الأخيرة للبقاء والإبقاء على وجوده وسيطرته على الأوضاع من جديد، ولعل خصوصية المجتمع التونسي كانت أهم عوامل نجاح الثورة:

- إن تركيبة المجتمع التونسي الدينية والعرقية متجانسة، ولا توجد تعددية طائفية أو مذهبية أو عرقية، ما يسّر نجاح الانتفاضة، فالهدف واحد وليس لكل طائفة دينية أو عرقية أهداف مختلفة؛ لذلك فلو حدثت التجربة التونسية في دول أخرى ذات تعددية دينية أو إثنية فلا بد أن النتائج ستكون مختلفة[٦].

- عدم انضمام الجيش التونسي كطرف مع النظام كان عاملاً مهمًّا لإنجاح الثورة، فالجيش التونسي بعيد عن السياسة الداخلية منذ الاستقلال، وقد مثل ذلك عاملا حاسمًا في نجاح الثورة وتحقيق أول أهدافها وهو الإطاحة برأس نظام الرئيس "بن علي"[٧].

- العصبية العشائرية: ساعدت على اشتعال الغضب بين الأهالي وتجمهرهم احتجاجًا على سلوك السلطات في التضييق على المواطنين وتهديدهم في مصادر رزقهم اليومي، ما دفع بأحد أبنائها "بوعزيزي" إلى إشعال النار في جسده.

- تراجع دعم الغرب للنظام الحاكم ببحثه عن الشفافية والعدالة للاستثمار في تونس وتصاعد الأصوات المنتقدة للنظام.

- عدم وجود قيادة محددة للثورة كانت من أسباب فشل مهمة سلطة النظام في محاصرة الأحداث واحتوائها[٨].

- سرعة انتقال المظاهرات بشكل مفاجئ إلى المدن المهمشة مع دور واضح لبعض وسائل الإعلام غير الرسمية ومواقع التواصل الاجتماعي التي ساهمت في نشر حقيقة الثورة الشعبية، ما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم، وإلى مواصلة الانتفاضة.

أما في مصر فقد انتصرت ثورة ٢٥ يناير التي شاركت فيها الأطياف السياسية كافة بانتفاضة شعبية غير مسبوقة احتجاجًا على الأوضاع المعيشية

والسياسية والاقتصادية السيئة، وما اعتبر فسادًا في ظل حكم الرئيس حسني مبارك، وكان للثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس "بن علي" أثر كبير في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر تجاه استمرار نظام مبارك، وكان هناك العديد من المعطيات التي اندلعت بسببها ثورة "اللوتس" كما أصبح يطلق عليها إعلاميًا أهمها، قانون الطوارئ، وسطوة رجال الشرطة، وطول فترة حكم مبارك، ارتفاع معدلات البطالة، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وتزوير انتخابات مجلسي الشعب والشورى بشكل فاضح، والسير بخطى متسارعة باتجاه التوريث[٩].

وقد مرت الأحداث في مصر بشكل سلمي في أثناء العملية الانتقالية من خلال انتخابات حرة ديمقراطية شاركت فيها القوى والأحزاب المصرية كافة، بدأت بمجلس الشعب ومجلس الشورى - كما كان من المفترض أن يكونا لجنة من منة عضو لصياغة دستور جديد للبلاد - تبع ذلك عملية استفتاء على الدستور ومن ثم انتخابات رئاسية، رشح عن هذه الانتخابات التشريعية والرئاسية وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم لأول مرة منذ عقود، إلا أن إشكالية عدم توصل القوى السياسية إلى آلية لإقامة النظام الديمقراطي، كانت أحد أسباب ارتباك المرحلة الانتقالية، كما أدت حالة الاستقطاب بين الإسلاميين وباقي القوى السياسية، إلى حالة من الاضطراب في البناء الديمقراطي، فقد طالبت القوى المعارضة اليسارية والقومية بإشراكها في العملية السياسية، على قاعدة أنها من قامت بثورة ٢٥ يناير، وهو ما اعتبرته جماعة الإخوان دعوة صريحة لإسقاط شرعية أول رئيس منتخب - محمد مرسي - في انتخابات نزيهة في تاريخ مصر[١٠].

سبق أن تركت المؤسسة العسكرية آثارًا سلبية خلال إشرافها على المرحلة الانتقالية في مصر، خاصة لدى تشكيلها لجنة لتعديل الدستور بدلاً من

تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، مثل التجربة التونسية، وقد يعود الارتباك من قبل المؤسسة العسكرية إلى غياب الخبرة، وكذلك إلى رغبتها في الحفاظ على دور لها في مرحلة لاحقة.

لكن ما إن شارفت المرحلة الانتقالية على الانتهاء، حتى اشتدت الأزمة السياسية نتيجة الصراع المتصاعد بين جماعة الإخوان الحاكمة وجبهة الإنقاذ المعارضة، التي رفضت الإعلان الدستوري الجديد عام ٢٠١٢، بوصفه سابقة تاريخية؛ إذ إنه يكرس للاستبداد، ويعطي حصانة لقرارات الرئيس من أي اعتراض قانوني عليها، لا سيما أن السلطتين التشريعية والتنفيذية أصبحتا في يد جماعة الإخوان، فتحركت الجبهة بتظاهرات سلمية وتخلل المظاهرات بعض أعمال العنف.

والحقيقة هي أن الإسلاميين لم يكونوا هم من أطلق شرارة الانتفاضات العربية التي هزت تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن، لكنهم أبرز من قطف ثمار التغيير في تلك الدول، مما أثار قلق التيارات الأخرى[٢١].

بشكل عام غيرت الثورة التونسية والثورة المصرية الرؤية الأساسية، التي أراد الغرب وإعلامه ومؤسساته أن يكرر تقديمها، وهي أن المجتمعات العربية غير قادرة - بالفطرة والتكوين - على بناء مؤسسات دولة حديثة ومجتمع منفتح وديمقراطي، وهذا يمثل جوهر الخطاب الغربي الذي يتعامل وفق حساباته ومقاييسه مع العالم العربي، بغرض تحقيق هدفه الأساسي وهو "الهيمنة"، وقد جرى الترويج بعد أحداث ١١ سبتمبر واحتلال العراق في عام ٢٠٠٣؛ لأن الأنظمة العربية المستبدة قدر حتمي ولا يمكن إسقاطها بقوى مجتمعاتها الذاتية، بسبب خلل بنيوي متأصل في هذه الشعوب والعجز المطلق لديها عن قيادة نفسها بنفسها.

ونستخلص من ذلك أن سقوط الأنظمة ومحاولة الشعوب العربية نيل حريتها لا يتم إلا عبر التدخل الخارجي سواء المباشر أو غير المباشر، وهو ما يعد شكلاً جديدًا للاستعمار والهيمنة، وهو ما يسعى الغرب لتكريسه من خلال تعميم التجربة العراقية، رغم كل كوارثها، وجعلها نموذجًا قابلاً للتطبيق في أماكن أخرى[١٢].

وفي ليبيا اختلفت أسباب اندلاع الثورة عنها في تونس ومصر، خاصة الاقتصادية منها؛ لكون ليبيا تتمتع بثروات نفطية هائلة تجعلها من أكثر الدول العربية رفاهية، غير أن الواقع المعاش الذي فرضته سياسة نظام القذافي قلب الموازين وبدد الأحوال، فتفشى الفقر وعم الفساد، وأصبح المواطن الليبي مسلوب الحق والإرادة رهينًا بيد هذا النظام. هذا ما كشفت عنه دراسة حديثة أجريت خلال ثورة السابع عشر من فبراير؛ إذ كشفت عن أن البطالة وعدم تمتع المواطن الليبي بحقوقه كافة، وانتشار ظاهرة الفساد والوساطة والمحسوبية ونهب ثروات الوطن، جميعها أسباب أدت إلى تدني قيم المواطنة لدى الليبيين[١٣].

بدأ مسار الثورة بكسر حاجز الصمت في فبراير ٢٠١١، بمطالبة قوى وتنظيمات وهيئات حقوقية بتنحي الزعيم الليبي معمر القذافي والسماح بالتظاهر السلمي، وتبع ذلك انطلاق عشرات الألوف في الاحتجاجات رغم القمع العنيف والدموي للمتظاهرين، لكن سرعان ما تحول مسار الثورة إلى العنف عندما وقعت اشتباكات بين الجانبين، ما أدى إلى خروج المدن تباعًا عن سلطة معمر القذافي، حيث بدأت مدن الشرق في ليبيا مثل أجدابيا ودرنة وبنغازي - المدينة الكبرى الثانية في البلاد - والبيضاء وطبرق وشحات والمرج ثم الكفرة، بالمطالبة برحيل القذافي، ثم تحول الأمر إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس، التي شهدت كرًا وفرًا بين المتظاهرين وكتائب الأمن التابعة للقذافي، وهو الأمر الذي يتنافى مع عامل سلمية الانتفاضة أو الثورة[١٤].

وغاب عامل التماسك الاجتماعي والمشاعر المشتركة للوحدة الوطنية؛ لوجود انشقاقات قبلية وعشائرية داخل المجتمع الليبي، فهناك قبائل موالية لنظام القذافي مثل ترهونة - التي ينتسب إليها معظم جنود الجيش - ورفلة أكثر القبائل انتشارًا على الأراضي الليبية، وهما أكبر قبيلتين في ليبيا[١٥]. كما غيب انضمام القبائل الكبرى الليبية وتأييدها لقوات القذافي العامل الرابع وهو: موقف الجيش، حيث لم يكن في ليبيا جيش نظامي يدين بالولاء للدولة، وإنما مجموعة من الكتائب تدين بولائها للقذافي، وجل قياداتها من أبنائه وأفراد قبيلته.

أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة وشرسة؛ لقيام نظام القذافي بتوزيع عناصر مسلحة من الليبيين المؤيدين لنظامه كجيوب مقاومة للثورة، ومن ناحية أخرى كانت الإمكانيات العسكرية لصالح كتائب القذافي، رغم الانشقاقات الواسعة، ولكن تدخل قوات حلف شمال الأطلسي - الناتو - التي فرضت حظرًا جويًا قلب موازين القوى لصالح الثوار، الأمر الذي أدى إلى الإطاحة بالنظام، جاء هذا التدخل تحت مظلة الأمم المتحدة التي أصدرت قرارًا عبر مجلس أمنها رقم ١٩٧٣ في ١٧ مارس ٢٠١١، وبدعوة من مجلس التعاون الخليجي - خاصة قطر والسعودية - والجامعة العربية لحماية الشعب الليبي.

وخلال المرحلة الانتقالية اتجه الليبيون لتأسيس المؤتمر الوطني العام، كأول سلطة تشريعية، ليحل مكان المجلس الوطني الانتقالي الليبي الذي أسسته المعارضة الليبية كحكومة انتقالية مؤقتة، وأسفرت انتخابات المؤتمر الوطني عن حصد تحالف القوى الوطنية لـ ٣٩ مقعدًا، من أصل ثمانين، في مقابل ١٧ مقعدًا لكتلة العدالة والبناء التابعة للإخوان المسلمين، ويعود عدم اكتساح الإسلاميين الانتخابات، كما حدث في مصر وتونس، إلى عوامل عدة، منها متغيرات بنيوية خاصة بالمجتمع الليبي المتوجس من التيارات الدينية، ومنها ما

هو خاص بالتنظيمات السياسية ذاتها ومدى جاهزيتها، بالإضافة إلى الطبيعة القبلية التي تحافظ على طقوس إسلامها التقليدي[١٦].

في سوريا تعددت المسميات التي أطلقها الإعلاميون والساسة تجاه الأوضاع فيها، ما بين الأزمة السورية، أو الثورة السورية، أو الحرب الأهلية السورية؛ لأنها اتخذت عدة مسارات في تطوراتها، منها السلمي، ثم العنيف المسلح، ثم الدبلوماسي، إجمالاً كسر حاجز الصمت عقب أحداث بدأت شرارتها في مدينة درعا، تزامن ذلك مع دعوات للتظاهر على مواقع التواصل الاجتماعي استجاب لها مجموعة من الناشطين وشخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ودرعا ودمشق، في المقابل رأى مؤيدو النظام أنها مؤامرة لتدمير الممانعة العربية ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى[١٧].

قاد هذه الاحتجاجات الشباب السوريُون، الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار: "الله، سوريا، حرية وبس"، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية وميليشيات موالية للنظام عُرفت "بالشبيحة" واجهتهم بالرصاص الحي، فتحول الشعار إلى "الشعب يريد إسقاط النظام". في حين أعلنت الحكومة السورية أن هذه الحوادث من تنفيذ متشددين وإرهابيين، من شأنهم زعزعة الأمن القومي وإقامة إمارة إسلامية في بعض أجزاء البلاد.

ولعل التحول الأول على مسار الثورة نحو العنف طرأ نتيجة اضطرار قسم من الشباب، الذين شاركوا بشكل أو بآخر في حركة الاحتجاج العام، إلى حمل السلاح، ليدخلوا في حرب غير متكافئة مع النظام في دمشق، بعد إعلانه الحرب على المتظاهرين السلميين وعلى حاضنتهم الاجتماعية، وراح يخوض حربًا شاملة مدمرة ضد غالبية السوريين ومناطق سكناهم، الأمر الذي أفضى

إلى تراجع المظاهر المدنية السلمية التي أسست للثورة السورية[١٠١]، واتجهت نحو العنف، وكذلك استمرار الجيش في دعم النظام رغم الانشقاقات الواسعة في صفوفه لصالح الجيش الحر، وهو ما يلغي عاملي السلمية وموقف الجيش من الشروط الأربعة لنجاح الثورة.

أيضًا غاب عامل التوافق والوحدة الوطنية، رغم بذل الثوار من الشباب السوري منذ الأيام الأولى جهودهم لتعزيز فكرة التقدم في الحركة العفوية الشعبية: نضال من أجل الحرية والكرامة والعدالة والمساواة، حركة مناهضة للاستبداد والفساد، ومنذ الأسبوع الثالث أطلقت اللاءات الثلاث: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي؛ لأن تكوين الهوية في المجتمع السوري مختلف، فهو مجتمع متعدد الانتماءات، الطوائف والمذاهب، بشكل يختلف تمامًا عن الوضع الليبي أو التونسي.

٢ - المرحلة الثانية:

تحولت مسارات التطور في بلدان الربيع العربي إلى العنف نتيجة الإخلال بواحد أو أكثر من العوامل الأربعة المحددة للمسار السلمي، التي تمت الإشارة إليها، والعنف يفضي إلى إنهاء الثورة وإفراغها من مضمونها، والمؤكد أنه من السابق لأوانه إصدار أحكام قاطعة ونهائية حول نجاح الثورات أو فشلها؛ لأن الثورة ليست شعارات تُرفع أو مجرد خروج الناس للشارع، وليست أيضًا سقوط رأس النظام، بل هي عملية مركبة ومعقدة تستغرق وقتًا لتظهر كل مفاعيلها، حتى يمكن الحكم إن كانت الثورة ناجحة أو فاشلة؛ ولكن، طبيعة القوى السياسية الجديدة، التي تتولى مقاليد السلطة مباشرة بعد الثورة، وخلال المرحلة الانتقالية، وطبيعة برامجها، سواء فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية، وطبيعة علاقتها ببقية مكونات المجتمع، أو

تعلق الأمر بتوجهات سياساتها الخارجية، كل هذا يعطي مؤشرًا على مستقبل الثورة، وخصوصًا بعد مرور أكثر من عامين على الثورة[١٩].

إذن بدت مظاهر العنف في بلدان الربيع العربي تهدد بالمزيد نتيجة غياب النضج السياسي لدى طبقة من القادة الجدد رغم مسار التحول الديمقراطي، فأصبح هناك بؤر اشتباكات سياسية وميدانية في مصر، حرب أهلية في سورية، مأزق سياسي في تونس، ومشاكل لا حصر لها في ليبيا. ويرى مراقبون أن الدول العربية دخلت مرحلة من الاضطرابات والتغييرات بحيث من المحتمل أن تشهد المزيد من العنف داخليًا، والاستقطاب والتنافس إقليميًا"[٢٠].

(أ) في مصر:

طغت أعمال العنف عندما وقعت ثورة أخرى في ٣٠ يونيو - أحد أقوى توابع زلزال ثورة ٢٥ يناير، على مقياس التطورات في بلدان الربيع العربي؛ نتيجة احتدام الصراع حول مفهوم الشرعية السياسية ومصدرها: الشارع أو صناديق الانتخابات، ووضعت علامات الاستفهام حول ما جرى: هل هو انقلاب عسكري أم تصحيح لمسار الثورة[٢١]؟

هذه الأزمة نتجت عن خلل واضح في المرحلة الانتقالية، التي مرت بتوتر وحذر شديدين نتيجة الخلافات بين الأطياف السياسة كافة حول إجراء انتخابات عامة دون دستور جديد متفق عليه، والنقطة الأهم هي أن استعجال بعض القوى السياسية المدنية للانتخابات كان خشية من استمرار حكم المؤسسة العسكرية وبقائها، إلا أن الانتخابات أدت إلى فوز كبير لجماعة الإخوان المسلمين في مجلس الشعب، الذي ما لبث أن تم حله مع صدور حكم قضائي يقضي بعدم دستورية بعض المواد التي جرت بموجبها الانتخابات، تبع ذلك انتخابات رئاسية - فازت فيها جماعة الإخوان أيضًا بمرشحها محمد مرسي.

بنظرة فاحصة إلى الواقع المصري وتطوراته المتجددة، التي اختلفت عن التجربتين في تونس وليبيا في أن فكرة الدولة انحصرت لدى إسلاميي مصر ما بعد الثورة، في قضية محددة، هي الحلم بعودة دولة الخلافة الراشدة، وهذا ما يتبدى في خطابات التيارات والجماعات الإسلامية على اختلاف مناهجها.

وهذا ما أدى بشكل أساسي إلى استمرار الخلافات بين القوى السياسية المصرية، حيث اشتدت الأزمة الداخلية مع خروج المسيرات المليونية التي قادتها حركة "تمرد" بدعم من قوى المعارضة السياسية "جبهة الإنقاذ" ضد سياسة الرئيس الجديد محمد مرسي وجماعة الإخوان، الأمر الذي دفع المؤسسة العسكرية للتدخل بصورة مفاجئة لتهدئة الأوضاع، عندما أعطى وزير الدفاع مهلة يومين للرئيس مرسي للاستجابة إلى مطالب الشباب، ثم عزله منهيًا بذلك أول تجربة ديمقراطية شهدتها مصر، وهو ما اعتبرته جماعة الإخوان "انقلابًا عسكريًا"؛ بل جاء في تحليلات مناصري جماعة الإخوان أن إرادة الشارع وضعت ضد إرادة الشعب التي يعبر عنها بصندوق الاقتراع، ما يعني أن هناك فرقًا بين ثورة ٢٥ يناير وما حصل في الثلاثين من يونيو من مظاهرات مناوئة للرئيس مرسي[٢٢]، وهي تحليلات غير واقعية؛ لأنه ببساطة لا يوجد فرق، ففي ٢٥ يناير التحمت إرادة الشعب والشارع، وكانت هناك ثورة شعبية، وكانت الحالة "نحن المصريون ضد النظام"، بغض النظر عن الأرقام، ولذلك عزل النظام، وأيضًا في الثلاثين من يونيو تكرر المشهد نفسه وكانت الحالة: "يسقط يسقط حكم المرشد".

هذه التطورات دفعت الساحة المصرية إلى دوامة من العنف، حيث لقي العشرات من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي وأنصار حركة "تمرد" مصرعهم خلال ستة أيام، في المقابل طالت أعمال العنف أفراد الشرطة والجيش، خاصة مع مقتل العشرات من عناصر الشرطة.

توالت الأحداث في مصر بعد تأكيد وزير الدفاع الرجل القوي في مصر، الفريق عبد الفتاح السيسي أن بلاده لن تتراجع أمام "الإرهابيين"، في إشارة إلى جماعة الإخوان والجماعات الإسلامية المتشددة، فقامت السلطات الأمنية بحملة اعتقالات في صفوف الجماعة، وعلى رأسهم المرشد العام محمد بديع وبعض القيادات البارزة، ولا زالت مصر تشهد بعض أعمال العنف المتفرقة نتيجة احتجاجات لمجموعات شبابية تابعة للإخوان تطالب بعودة مرسي، وهجمات تستهدف المقرات الأمنية خاصة في سيناء[٢٣]، لكن بدأ الهدوء يعود بشكل تدريجي إلى الساحة المصرية، بعد انتشار الجيش والشرطة وفرض حظر التجوال ليلا. ويقول البعض بعد هذه التطورات: إن هناك مسارين هما المسار السلمي والمسار الديمقراطي، قد تم التضحية بهما بالعنف الذي أفضى بالدولة إلى سابق عهدها[٢٤]، لكن في المقابل يتحمل أيضًا منظرو المشروع الإسلامي ورموزه المسؤولية؛ نظرًا لغياب النضج السياسي لديهم كلاعبين رئيسين في الساحة المصرية، خاصة عندما عملوا على تهميش وإقصاء القوى والأحزاب الأخرى وإقصائها عن المشاركة في العملية السياسية.

واستنتاجًا مما سبق فإن المنحى العنيف للأحداث في مصر وتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، لا ينفي حقيقة أن ما يجري يرهص بتحولات عميقة ستفضي إلى بناء مجتمع جديد ونظام سياسي جديد، ومن الطبيعي أن يحدث الاشتباك الأيديولوجي والسياسي والبشري في كل المراحل الانتقالية للثورات، وهي خلافات وصراعات ستدفع كل اللاعبين الرئيسين لمراجعة حساباتهم، والتنازل عن ادعاءاتهم بالقدرة على احتكار الحقيقية أو احتكار المجال الديني أو الوطني، وسيتوصل كل اللاعبين لعقد اجتماعي جديد.

(ب) في تونس:

وفق مصطلحات علم اجتماع الثورة هناك مصطلح يطلق عليه "حمى الثورة"، وهو مقاربة ومفهوم وليس مجرد وصف لظاهرة وجدت في كل البلدان التي عاشت ثورات، والفارق بين بلد وآخر هو مدة استمرار هذه الحمى الثورية، فمثلاً في فرنسا دام هذا العنف لعقود، ما جعل الأمر يظهر للملاحظ العادي وكأن الثورة الفرنسية هي سلسلة من الثورات، وقد تكون قصيرة مثلما حدث في ثورات أوروبا الشرقية ومجمل الثورات العصرية.

والأمر راجع لكون من ثاروا يحسون بقوة غير عادية تفوق حتى قوة السلطة الحاكمة، وتبقى هذه القوى ترفض الخضوع من جديد لسلطة الحاكم.

إن ما حدث في "سيدي بوزيد" هو أكبر مؤشر على فشل الحكومة الحالية[٢٥]؛ حيث أشعل محتجون النار في مقر حركة النهضة التونسية بمدينة المكناسي في محافظة سيدي بوزيد، احتجاجًا على مقتل المعارض التونسي والنائب في المجلس الوطني التأسيسي محمد البراهمي، كما خرجت مظاهرات حاشدة في عدة مدن تونسية، وكان البراهمي قد انضم فصيله "التيار الشعبي" في الآونة الأخيرة إلى الجبهة الشعبية، التي أسسها المعارض البارز الآخر الذي تم اغتياله سابقًا أيضًا شكري بلعيد[٢٦].

رغم بعض الصعوبات نجحت الثورة التونسية في الحفاظ على مكتسباتها، بخلاف باقي بلدان الربيع العربي، بسبب عدم تحقق أي من عوامل مسار العنف التي ذكرناها في هذه الثورة منذ انطلاقها، إذ كان لدى القوى السياسية الثورية نضج سياسي مكنها من الاتفاق، ولم يوقعها في شرك الخلافات والصراعات، فحزب النهضة الإسلامي رغم فوزه الكبير أفسح المجال أمام القوى السياسية الأخرى لمشاركتها في السلطة التنفيذية، حيث بدأ

مساره السياسي بانتخاب جمعية تأسيسية لكتابة الدستور، وسلطة تنفيذية تتقاسمها أحزاب ثلاثة، هي: النهضة، والمؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل من أجل العمل والحريات، الأمر الذي جعل هناك توافقًا بين ممثلي هذه القوى، وجعل مستشار الرئيس التونسي العلماني يدافع عن المسار التونسي مثله مثل ممثل حزب النهضة، على عكس الحالة المصرية التي لم يتفق فيها أحد في الحكم مع أي من ممثلي القوى المعارضة ابتداءً من حزب النور، مرورًا بمصر القوية، وانتهاء بجبهة الإنقاذ، نتيجة سياسة الإقصاء والهيمنة التي مارستها جماعة الإخوان في فترة حكمها[٢٧].

بيد أن الخطر الكبير الذي لا بد من التحذير منه في تونس هو الخطر الإرهابي الذي يواجه البلاد، فالإرهاب هو في الأخير أعلى درجات العنف السياسي، وتونس اليوم تعاني من تنامي هذه الظاهرة، هذا بالإضافة إلى المخاطر الأخرى التي قد تحول العنف السياسي إلى عنف مادي وعنف إرهابي، وأول هذه المخاطر متأتية من الجارة الشرقية الجنوبية - ليبيا - والتي بها زخم كبير جدًا من الأسلحة الخارجة عن السيطرة - أو ما يسمى فوضى السلاح- وهذه الأسلحة هرّبت إلى تونس والجزائر ومصر، عبر مسالك متعددة، وما يحدث اليوم على الحدود الجزائرية التونسية خير مؤشر على تسرب هذا السلاح ووقوعه بأيدي جماعات وعصابات لا يهمها مصلحة البلاد، كما أن هناك مؤشرات أخرى على وجود معسكرات تدريب في العديد من الأماكن يتدرب فيها تونسيون على ما يبدو.

وإذا أضفنا لذلك وجود عدد هائل من التونسيين المشاركين في المعارك الدائرة في سوريا، وهم الذين قال عنهم النظام السوري: إنهم أول جنسية عربية موجودة ضمن المقاتلين هناك، وكذلك فإن هناك مراقبين أمميين يشيرون إلى

أن نحو أربعين في المئة من المقاتلين الأجانب في سوريا تونسيون، وهذه كلها مؤشرات تمثل جملة من القنابل الموقوتة التي تهدد أمن البلاد واستقرارها، حين يعود هؤلاء إلى تونس[٢٨].

(ج) في ليبيا:

تتميز ليبيا عن مصر وتونس في سقوط مؤسسات الدولة وتدميرها، مع سقوط نظام القذافي بعد معارك عنيفة جرت في معظم المدن الليبية بين قوات الجيش النظامي، والمجموعات الثورية المسلحة التي ساندتها الهجمات الجوية لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة على مفاصل النظام، تبع ذلك أعمال عنف متفرقة كانت نتيجة تصفيات يقوم بها الثوار المسلحون على من تبقى من أنصار القذافي، وكان لغياب المؤسسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، الأثر الواضح في تشويه مسار التحول الديمقراطي باستمرار أعمال العنف.

رافقت العملية الانتقالية التي من المفترض أنها أحد المسارات السلمية أعمال عنف في أنحاء مختلفة من البلاد، نتيجة وقوع سلسلة تصفيات على مستوى القبائل، واستخدام بعض القوى الثورية القوة لتنفيذ مطالبها، ورغم مرور المرحلة الانتقالية الأولية، إلا أن هناك تحديات قادمة بسبب رفض بعض الجماعات الإسلامية الدخول في العملية السياسية بشكل تنظيمي مؤطر، ويفضلون الإسلام المواجه وليس المشارك، ويعتبرون ما هو موجود مخالفا لرؤاهم لطريقة الحكم الإسلامي والدولة الإسلامية ومناقضا لها، فهؤلاء لديهم ميليشيات مسلحة بأضخم التجهيزات كغيرهم من بقية الكتائب، ولهم أجندتهم الخاصة[٢٩]، ولديهم سلاح بوفرة وميليشيات يقدرها البعض بثلاثمائة فصيل، فضلاً عن المسلحين الذين يربو عددهم على ١٢٥ ألف ليبي.

تواجه ليبيا تحديات كثيرة في المرحلة القادمة، فهذه الميليشيات لا ترى

نفسها تعمل ضمن سلطة مركزية، بل لها إجراءات منفصلة في تسجيل الأعضاء والأسلحة، وفي إجراءات الاعتقال والتحقيقات والاحتجاز، وشرعت في الهجوم على البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإنسانية والمؤسسات المنتخبة[٣٠].

وبناءً عليه فإن المشهد الليبي في المرحلة الراهنة لا يبعث على تحسن في المدى القصير، وحتى المدى الطويل، فالتماسك الجغرافي وعملية اتخاذ القرارات السيادية، تصطدم بالحاجة الأمنية الغائبة، حيث شهدت مناطق متفرقة من ليبيا قبل أشهر موجة من العنف وعمليات الاغتيال الممنهجة لضباط سابقين في الجيش والشرطة، وسط خلافات سياسية فجّرها اعتماد البرلمان لقانون الهيئة التي ستكتب دستورًا دائمًا للبلاد[٣١]، وكان آخر هذه الموجات وأخطرها عملية اختطاف رئيس الوزراء الليبي علي زيدان لساعات، لتضع علامات استفهام كبيرة حول قدرة الحكومة على بسط سيطرتها الأمنية، وقد تؤدي هذه التطورات بالليبيين إلى نفق مظلم[٣٢]. لذا ستواجه ليبيا العديد من التحديات على المدى الطويل، فأمامها تحدي بناء مؤسسات دولة فاعلة وشفافة قادرة على إدارة شؤون البلاد وتقديم الخدمات اللازمة، وإكمال عملية دمج الثوار، ويقع على عاتق قادة ليبيا الجدد تحديد كيفية إعادة هيكلة الاقتصاد المعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع، يمكنه خلق فرص عمل ودخل للأجيال الصاعدة، يصاحب ذلك ضرورة رعاية المجتمع المدني، الذي ازدهر خلال الثورة، والذي يعد أساسًا لخلق مجتمع ليبي أكثر ديمقراطية على نحو مستدام.

هذه القضايا ذات أهمية كبيرة، لكنها لا تزال وراء الأفق بالنسبة إلى معظم الليبيين الذين يشعرون بالقلق تجاه احتياجاتهم الأمنية وسبل عيشهم المباشرة؛ لأنهم يسعون إلى تجاوز غموض الفترة الانتقالية إلى دولة أكثر ديمقراطية وفاعلية[٣٣].

(د) في سوريا:

ببساطة شديدة يمكن توصيف المشهد السوري الدامي بأنه لا زال يراوح مكانه؛ نتيجة لحالة التشرذم في صفوف المعارضة، وعدم امتلاكها برنامجًا مستقبليًا موحدًا أو بديلاً واضحًا يمكن أن يقنع الكثير من السوريين بالانضمام إليه، في المقابل يتميز حزب البعث الحاكم ببنية قوية، وله قدرة على المقاومة من خلال ميليشيات منظمة، هذا بالإضافة إلى العوامل الخارجية، ففي حين تتلقى الثورة السورية دعم كل من تركيا والسعودية وقطر والولايات المتحدة، وفرنسا، فإن إيران وروسيا والصين تساند نظام بشار، وبالتالي فإنه من المستبعد الحل عبر الخيار العسكري الخارجي، في وقت ما تزال الأوضاع الميدانية خطرة جدًا، فقد أسفر العنف عن مقتل حوالي مئة ألف شخص وفقًا للأمم المتحدة، وما لا يقل عن مليونين من المهجرين منذ مارس ٢٠١١[٣٤].

لكن بنظرة فاحصة وقراءة دقيقة للمشهد السوري، فإن اختزال الصراع الجاري فيه تحت مسمى "الثورة" أو "الربيع" هو عملية ذر للرماد في العيون، فيبدو أن الهدف لم يكن إسقاط النظام السوري ولا انقاذ الشعب السوري، وإنما هناك أهداف استراتيجية أمريكية غربية، لإعادة رسم خارطة سياسية جديدة للمنطقة العربية، من خلال ركوب موجة الثورات العربية منذ بدايتها، لتفكيك العالم العربي من خلال ما عرف بـ"الفوضى الخلاقة".

وقد دفعت المبادرة الروسية مسار الأزمة في سوريا نحو التهدئة بعد اتهام نظام الأسد بتوجيه ضربة كيماوية استهدفت غوطة دمشق في ٢١ من أغسطس الماضي، وأزهقت ١٤٢٩ شخصًا[٣٥]، سبق ذلك أن انحرفت الثورة عن مسارها نحو التصعيد عندما توارى مفجرو الثورة من القيادات الوطنية والشباب الثائر، ليحل محلهم جماعات مسلحة من جنسيات مختلفة مدعومة سياسيًا وماديًا من واشنطن وحلفائها وأنقرة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن ثورة

تسيطر عليها هذه الجماعات وترتكب الفظائع ضد الشعب السوري وممتلكاته، بالقدر نفسه الذي يقوم به نظام الأسد.

كما أفرغت محاولات التدخل الخارجي في الأزمة السورية، الثورة من مضمونها؛ لأن الثوار الحقيقيين لا يطلبون النجدة من الولايات المتحدة وحلفائها لتوجيه ضربات عسكرية، على غرار ما حدث في أفغانستان والعراق، وكما فعل أطراف من المعارضة الليبية، ويكفي النظر في مصير ما وصلت إليه تلك البلدان.

ثانيًا- المواقف الإقليمية تجاه مسارات التطور في بلدان الربيع العربي:

تراوحت محددات مواقف وسياسات القوى الإقليمية وحتى الدولية المتنافسة على النفوذ والثروة، وسياساتها تجاه الثورات العربية ونتائجها؛ ما بين القبول الحذر بهذه النتائج، وبين محاولات الالتفاف عليها واحتوائها، ولعل أبرز هذه المحددات هو: العلاقات والمصالح الاقتصادية، والتجارة الدولية، شبكات نقل المعرفة، العلاقات العسكرية - الأمنية، التحالفات والترتيبات السياسية، وهناك من يرى أن "النفط" و"إسرائيل" من بين أكثر العوامل تحديدًا لسياسات الغرب تجاه المنطقة وتحولاتها.

لا زال الصراع على النفوذ في المنطقة العربية ممتدًا ومحتدمًا على عدة أصعدة، فهناك الصراع الأيديولوجي بين الفئات والأحزاب لكسب الرأي العام والتمدد في أوساط الشباب والعمال وبقية فئات المجتمع، وثمة صراع بين القوى الكبرى على النفوذ، يظهر تارة ويخبو أخرى، واتضح ذلك مؤخرًا بالشد والجذب بين واشنطن وموسكو في أجواء الأزمة السورية، وثمة صراع بين الدول الإقليمية نفسها، وفي مقدمتها تركيا وإيران[٣٦]. وقد يكون الصراع من أجل وضع اليد على ثروات المنطقة، أو بهدف كسب مواقع استراتيجية تستخدم في التنافس الدولي بين الشرق والغرب، وقد يتضمن أبعادًا ثقافية أو أيديولوجية.

أما الصراع بين الدول الإقليمية فيمكن اعتباره الإطار الأوسع لما شهدته المنطقة في العامين الأخيرين، وتجلى بشكل أوضح تجاه معظم بلدان الربيع العربي، خاصة الأزمة السورية.

١ - الموقف الإيراني:

بالنظر إلى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، من واقع الدستور الإيراني يتضح وجود طموح إيراني يتعدى المحافظة على استقلال إيران ووحدة أراضيها، حيث يمتد هذا الطموح ليشمل إيجاد أرضية عالمية، لتقبل النموذج الإيراني في الحكم، سيما في الدول الإسلامية، وذلك من خلال ما نص عليه الدستور من وجوب إقامة حكومة الحق والعدل في أرجاء العالم كافة، وبالتأكيد من وجهة نظر إيرانية، ليس هناك أفضل من نموذج الحكومة الإيرانية في هذا الصدد. كما يوجد تناقض واضح في أهداف السياسة الخارجية، سيما المتعلق منها بنصرة المستضعفين في أي جزء من العالم، وفي الوقت نفسه عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث لا يمكن أن تتم تلك النُصْرة وتقديم الدعم أيًا كانت صوره، دون التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول[٣٧].

وفي هذا الإطار اتسمت المواقف الإيرانية تجاه الثورات والاحتجاجات التي تجتاح العديد من الدول العربية بالتدرج والتفاوت حسب علاقة إيران ومصالحها وطموحاتها بهذه الدول، حيث تعاملت مع بعضها بحذر، وأيدت أخرى بقوة، ورفضت الاحتجاجات في دول أخرى؛ وفي الواقع فإنه رغم أن إيران كانت من أوائل القوى الإقليمية التي رحبت بما يمكن تسميته "الموجات الأولى" لهذه الثورات، فإن هذا الموقف تغير تدريجيًا عندما امتدت إلى حلفائها في الإقليم، للدرجة التي لا يمكن الحديث معها عن موقف إيراني واحد، بل مواقف متعددة ومتناقضة في بعض الأحيان[٣٨].

فعلى إثر رحيل الرئيس التونسي "بن علي"، وامتداد الثورة إلى مصر، تصور الإيرانيون، أن فجرًا جديدًا من الانتصارات للمشروع الإيراني في العالم العربي قد بزغ، هذا التصور تحول إلى قناعة مع سقوط نظام مبارك في مصر، وامتداد رياح الاحتجاجات إلى مناطق عديدة من الوطن العربي، شملت المغرب، والجزائر، وليبيا، وامتدت إلى البحرين، وسلطنة عمان، واليمن، والأردن، والعراق. كما سمعت أصداء هذه الثورة في لبنان تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي".

وقد كان تركيز السياسة الإيرانية في البداية على أحداث البحرين، وحاولت من وقت لآخر ربطه بباقي أشكال الحراك القائمة في المنطقة؛ باعتبار أن ما يجري هناك هو تعبير عن تحركات احتجاجية ضد سياسات أنظمة استبدادية تصادر الحريات والكرامة الإنسانية، ومن المعروف أن المعارضة البحرينية ترى تمثيلها في الحكومة والبرلمان لا يمثل حقيقة وضعها على الأرض كأغلبية شيعية. لكن التصور الإيراني تجاه الثورات العربية بدأ يتراجع تدريجيًا؛ لأن رياح التغيير بدأت تمتد إلى الساحة الإيرانية نفسها في شكل تجديد مطالب التيار الإصلاحي، الذي حاول أن يعود إلى الشارع مجددًا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى طالت هذه الرياح دولاً حليفة لإيران، خاصة سوريا، وهنا بالتحديد، تحول مسار ربيع الثورات العربية من توفير فرص هائلة أمام تيار الممانعة ومحورها لصالح محور الاعتدال العربي، إلى تفجير تحديات داخل تيار الممانعة نفسه، وخلق حالة غير مسبوقة من سيولة التطورات والتفاعلات.

هذه التطورات في عدد من البلدان العربية دفعت السياسة الإيرانية إلى اتخاذ مواقف متناقضة، وفقًا لمحددين، الأول: علاقة طهران مع النظام الحاكم الذي يتعرض للثورة، هل هو نظام حليف لإيران، أم عدو؟ أما الثاني فهو: مدى

تـأثير هـذه الثـورات فـي تـوازن القـوى الإقليمـي وفـي خـرائط التحالفـات والصراعات.

ولقد أكد السيد علي خامنئي، المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، التزام إيران بهذين المحددين، بإعلانه أن "موقفنا واضح: حين تكون الحركة إسلامية وشعبية وضد الولايات المتحدة، ندعمها. وفي أي مكان يكون فيه التحرك بتحريض من الولايات المتحدة والصهاينة، لن نسانده. فحين تدخل الولايات المتحدة والصهاينة الساحة للإطاحة بنظام واحتلال دولة، نقف على الجانب المقابل"[٣٩].

في هذا السياق تبرز معضلة في الأزمة السورية من ناحية تحالف القوى والأطراف المتصارعة، إذ تواجه تحالفات غير مقدسة وغريبة من نوعها، فتحالفات النظام السوري - إيران، حزب الله اللبناني، روسيا والصين - مفهومة نسبيًا، حيث تقوم على أساس الروابط العقائدية والأيديولوجية والسياسية بالنسبة للطرفين الأولين، وعلى المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لروسيا والصين، إلا أن ما لا يمكن فهمه هو التحالف الذي يقاتل النظام السوري ويمول المعارضة ويدعمها: إسرائيل، جماعة النصرة "تنظيم القاعدة"، الإخوان المسلمين، حركة حماس، قطر ودول الخليج، واشنطن والدول الغربية، تركيا... إلخ. خاصة أنه لا يوجد أي قاسم مشترك لعناصر هذا التحالف في حال سقط نظام الأسد.

أدركت إيران مدى الخطورة التي تحيط بها، والمحاولات الدؤوبة لعزلها، من خلال تدمير أوراقها الإقليمية أو القضاء عليها؛ لذلك لم تتوانَ لحظة واحدة في حسم موقفها تجاه دعم النظام السوري، بالرغم من وجود قناعة لديها أن نظام الأسد لم يلتزم بالوفاء بوعوده الإصلاحية، وأن فضاء الحريات داخل

سوريا محدود، إلا أنها رأت أن المطلوب هو حماية النظام واستمرار بقائه؛ لأن ما يجري هو في الحقيقة "مؤامرة غربية" هدفها إخراج سوريا من معادلة الصراع مع إسرائيل، وتحطيم قدرات جيشها من خلال إشغاله بمعارك جانبية، فعملت إيران في كل اتجاه لتعبئة جميع حلفائها وحشدهم، للوقوف معها في الدفاع عن بشار الأسد، ونجحت في إقناع الرئيس بوتين وأركان دولته من السياسيين والعسكريين بموقفها في أهمية حماية النظام في سوريا؛ باعتبار أنه آخر حليف قوي لروسيا في المنطقة العربية[٤٠].

كما لجأت إيران إلى القنوات الإعلامية الموالية لها - مثل فضائيتي "العالم والمنار" - لشن حملة مضادة تواجه بها الفضائيات المدعومة خليجيًا، مثل: الجزيرة والعربية، لتوضيح أن حقيقة الصراع في سوريا إنما هي مؤامرة غربية هدفها الإطاحة بجبهة الممانعة لصالح إسرائيل، واستنزاف قدرات الجيش العربي السوري، وكذلك جر حزب الله إلى أتون ذلك الصراع وإرباك حركة أولوياته وحرف مساراتها من مهمة الإعداد والاستعداد لأية حروب قادمة مع إسرائيل، إلى التورط في المعارك الطاحنة على الأراضي السورية[٤١].

تصادمت السياسة الإيرانية في مواقفها وأدوارها الإقليمية مع المواقف التركية والإسرائيلية والخليجية في الأزمة السورية، فقد كان دعم الإيرانيين لثورات تونس، ومصر، والبحرين، واليمن بشكل معنوي؛ لكن الأمر اختلف كثيرًا بالنسبة للموقف من الأزمة السورية، للدرجة التي وجدت إيران نفسها معها على صدام كامل مع المواقف التركية والإسرائيلية والخليجية، ولم يكتف الإيرانيون بإعلان فرحتهم ودعمهم للثورة في مصر، بل إنهم اتهموا الأمريكيين بالتآمر على الثورة المصرية بدعمهم لنظام مبارك.

لكن الدعم الإيراني للأحداث والاضطرابات التي شهدتها البحرين وصل إلى ذروته المعنوية والسياسية والإعلامية، لدرجة وصف تدخل قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي في أحداث البحرين بأنه "احتلال سعودي"[٤٢]. كما لم تتوان إيران عن دعم ثورة الشيعة في البحرين، فما كشفت عنه النيابة البحرينية عام ٢٠١١ من مخطط إيراني يستهدف تفجير السفارة السعودية في البحرين، إلى جانب جسر الملك فهد الذي يربط السعودية بالبحرين، ومقر وزارة الداخلية البحرينية، يشير إلى حرب باردة تدور بين الرياض وطهران، بالإضافة إلى وقوف إيران وراء تعرض السفارة السعودية لهجوم في سوريا بعد صدور قرار تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية[٤٣].

تتنافس إيران وتركيا من أجل الزعامة الإقليمية، وقبلهما تسعى إسرائيل لتفرض نفسها قوة مهيمنة، والقوى الثلاث، تعتبر الوطن العربي مجالاً حيويًا لأمنها القومي، وكل منها تتدخل قدر ما تستطيع، فسوريا خير مثال لهذا التدخل والتنافس، لكن الأمر بالنسبة لمصر أكثر أهمية وخطورة، فمصر هي القوة العربية الغائبة قسرًا منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، عن دخول حلبة المنافسة الإقليمية مع القوى الثلاث، وكلها لا تريد عودة مصر كقوة منافسة، بل تريدها قوة تابعة وحليفًا مأمونًا، وخاصة في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك والإخوان وعودة المؤسسة العسكرية.

لا شك أن قلقلة الأوضاع الداخلية في مصر مصلحة إيرانية لتغييب مصر كلاعب إقليمي منافس لها، وقد بذلت طهران مساعيها لتوطيد علاقاتها مع القاهرة في عهد الرئيس محمد مرسي، إلا أنها أصيبت بخيبة كبيرة لعدم التجاوب المصري، فقد بذل الرئيس أحمدي نجاد جهوده الحثيثة لإعادة الحركة

السياحية بين إيران ومصر؛ إلا أنه تم إلغاء رحلات عدة، وادعت حكومة مرسي أنه لا يسعها ضمان أمن الزوار الإيرانيين، ولعل حكومة علمانية في مصر تتيح لإيران فرصة استعادة علاقاتها مع القاهرة، بعد أن خسرت رهانها بشأن الإخوان المسلمين[٤٤].

وبعد تجميد الولايات المتحدة الأمريكية ضربتها العسكرية لنظام الأسد، والخروج بمبادرة سلمية، فإن أكبر العقبات التي واجهتها طهران منذ اندلاع الثورة السورية قد تم إزاحتها، وهو ما يعد انتصارًا دبلوماسيًا مع الحليف الروسي، وبدا الدور الإيراني هو الأكثر واقعية بين أدوار اللاعبين الإقليميين على خشبة المسرح بعد ثورات الربيع العربي، فقد تمددت إيران اليوم إلى كل من سوريا ولبنان واليمن وكل دول الخليج، لذا سيكون من الطبيعي أن يطرق الغرب والأمريكيون بابها لمناقشة أمن مصالحهم وسلامتها، التي باتت شبه مهددة بفعل التوسع الإيراني، القادر على حمايتها في حالة تصالحهم معها.

٢ - تركيا:

قامت تركيا بدور مهم في مسرح عمليات المنطقة العربية، انطلاقًا من مجموعة من المبادئ والمواقف الأساسية التي تبنتها حيال قضايا الصراع في المنطقة، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام ٢٠٠٢، تجلى ذلك في المواقف التركية تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ثم في العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، وعلى قطاع غزة في ٢٠٠٨، ثم خلال أزمة قافلة الحرية عام ٢٠١٠، وأعلنت تركيا انحيازها إلى الاحتجاجات الشعبية في عدة بلدان عربية في مواجهة الأنظمة الحاكمة، أدى ذلك إلى تصاعد النفوذ الإقليمي لتركيا لاعتمادها على قوة المنطق الأخلاقي، الذي انطبع على مواقفها من الدفاع عن الحقوق العربية، واستفادتها من غياب قوى مركزية - كمصر وسوريا - عن تفاعلات الإقليم نتيجة الاحتجاجات الشعبية[٤٥].

ربما انعكست الاحتجاجات العنيفة الأخيرة في إسطنبول ومدن أخرى، على مواقف تركيا تجاه بلدان الربيع العربي، هذا يتضح من شراسة خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في الشأن المصري؛ خوفًا من انتقال العدوى إلى بلاده، إذ يتخذ حزب "العدالة والتنمية" الحاكم في تركيا من الإسلام السياسي منطلقًا له، وهو بذلك يجتمع مع حركات أخرى لها التوجه ذاته في مصر وتونس، ويتفق مع ذلك رؤية مسؤول رفيع في حزب "العدالة والتنمية"، يرى أن الحزب التركي يتمتع بعلاقات وثيقة مع الإخوان المسلمين، وبالتالي فهو ينظر لمسار الثورة التصحيحية ٣٠ يونيو وكأنها حدثت ضدها، وبالتالي فإن تركيا هي الخاسرة من أحداث القاهرة، كما أن التغيير في مصر سيكون بداية لاضمحلال النفوذ التركي في الشرق الأوسط، وسيخفف من شهوة تركيا المنفتحة عربيًا[٤٦].

إذن هذا النفوذ التركي في الشرق الأوسط، أو ما يعبر عنه بالمشروع التركي في الشرق الأوسط، تعرض لضربة بعد الثورة التصحيحية في مصر، إذ يستخدم هذا المشروع القوة الناعمة كالديمقراطية والتنمية الاقتصادية، والجمع بين الإسلام والعلمانية والحداثة من دون تدخل في شؤون الغير، وهو نموذج تحديثي يستند إلى ثالوث الجيش والإدارة والاعتدال الإسلامي، ويحظى هذا المشروع بمستوى ما من القبول العربي والتأييد الغربي، في حين لا يلقى المشروع الإيراني المنافس رواجًا عربيًا أو دعمًا غربيًا، فهو يسوق لنظام حكم ثيوقراطي، ويقود "محور الممانعة" والتصدي لما يعتبره مؤامرات غربية وهيمنة أمريكية وإسرائيلية، ولا يتورع عن التدخل في شؤون دول الجوار، مستخدمًا أدوات صلبة وناعمة في آن واحد[٤٧].

يغلب على المواقف التركية في مواقفها تجاه بلدان الربيع العربي سياسة الحفاظ على المصالح القومية، يظهر ذلك من تفاعلاتها على نحو مختلف من

تفاعلات كل من إيران وإسرائيل ودول الخليج، حيث يمكن تلمس بعض التمايز، في المقابل يظهر تباين بعض الشيء في مواقف تركيا تجاه بلدان الربيع العربي، فهي غير متطابقة أو متناغمة كلية مع بعضها بعضًا، وإنما تنوعت وفقًا لخصوصية كل ثورة عربية. وهنا يمكن إدراك التشابه مع الموقف الإيراني.

لقد كانت المصالح القومية التركية هي العامل الحاكم لمواقف تركيا، خاصة ما يتعلق بالدور التركي الإقليمي، فإذا كانت تركيا قد تفاعلت كثيرًا مثل إيران بالثورة في كل من تونس ومصر، فإن التحسُّب والتريُّث كانا عاملين حاكمين للمواقف التركية من الثورتين الليبية واليمنية والأحداث البحرينية[٤٨].

أما الأمر بالنسبة لسوريا، فهي عنصر تقاطع بين المشروعين الإيراني والتركي، فقد فرضت الأزمة السورية نفسها كرقم صعب في معادلة العلاقات بين أنقرة وطهران، ليس على خلفية تباين مواقف كل منهما حيال ثورة الشعب السوري ضد نظام بشار الأسد فحسب، وإنما بجريرة الحسبة المعقدة للخسائر والمكاسب المتوقعة لكلا الطرفين حال سقوط ذلك النظام.

لقد أفضى تحول أنقرة نحو دعم الثورة السورية إلى شن بعض وسائل الإعلام الإيرانية هجومًا على حكومة العدالة، وصل إلى حد اتهامها بالنفاق وتنفيذ سياسات أمريكا وإسرائيل لإسقاط نظام بشار الأسد، توطئة لتحقيق أهداف ثلاثة: أولها، فصل سوريا عن إيران، بما يضع الأخيرة في مواجهة مباشرة مع إسرائيل والأمريكيين. والثاني، إيقاف الدعم الإيراني لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين وفك الارتباط بين طهران وحزب الله. وثالثها، حمل دمشق على إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل، بما يتماشى وحسابات الأخيرة، وفي هذا السياق جاءت تهديدات طهران لأنقرة، التي حذرها مبعوث خاص للرئيس أحمدي نجاد، من أن استعمال أية قواعد عسكرية تركية للهجوم على سوريا سيعرض تركيا لقصف صاروخي إيراني.

الخاتمة:

بدايةً: إن ما حدث في مصر في ٣٠ يونيو هو عبارة عن ثورة تصحيحية، أو أحد توابع زلزال ثورة ٢٥ يناير؛ فكما تدخل الجيش ليحمي الثورة، وأزاح نظام مبارك وفقًا لمطالبها، تكرر الأمر نفسه عندما ثار الشباب على مرسي فتدخل الجيش حاميًا لمطالب ثورتهم، تمامًا مثل مرض شخص ما استدعت حالته أن يقوم بعملية جراحية استئصالية، عندها يأخذ الطبيب بعين الاعتبار تبعات هذه العملية؛ لكنه يدرك تمامًا أن حياة هذا الشخص في خطر، فيجري هذه العملية ليعود إلى حياته الطبيعية، وهذا المرض يشبه مرض الشعب المصري من نظامين أيًا كانت شرعيتهما، فإن هذا المرض قد يفتك بمصر إذا استمر.

إذن فهو ليس انقلابًا عسكريًا كما روجت له القوى الدولية والإقليمية المعارضة للتدخل العسكري، عبر أدواتها الإعلامية ومواقفها وأدوارها لإثارة الوضع الداخلي في مصر وقلقلته.

هذا التنافس الإقليمي لم نجده في الثورة التونسية التي لا تشكل بموقعها الجغرافي ولا وزنها السياسي ولا إمكانياتها الاقتصادية، أهمية كبرى لدى الدول الإقليمية وحتى الدولية، لذا بقيت تسير في إطارها الطبيعي.

أما ليبيا فكانت محل نزاع بين القوى الكبرى؛ نظرًا لثرواتها النفطية، بينما لم تدخل في إطار دوائر الصراعات الإقليمية، ولم تكن أداة فاعلة للقوى الإقليمية، ولكن بسبب طبيعة مجتمعها القبلي واتساع نطاقها الجغرافي، فإن مستقبلها محفوف بالمخاطر نتيجة الصراعات السياسية والقبائلية ووجود جماعات إسلامية متشددة لا تؤمن بمبدأ تداول السلطة بشكل ديمقراطي.

وفي سوريا وصلت الثورة إلى طريق مسدود بعد تأجيل الضربة

العسكرية الأمريكية التي علقت قوى المعارضة عليها آمالا كبيرة للتخلص من نظام الأسد، وشهد التنافس الإقليمي أوج حالاته داخل الساحة السورية من خلال الإمكانيات الكبيرة التي وُفرت سياسيًا وماديًا وعسكريًا لأطراف الصراع، فإيران وروسيا وحزب الله اللبناني ساعدوا نظام الأسد في مواجهة الدعم السعودي، القطري، التركي، الأمريكي للأطراف المعارضة. لكن الأمر الذي ينذر بخطورة شديدة في ظل مراوحة الأزمة السورية مكانها هو التقسيم كأمر واقع يشق طريقه بهدوء مع تحول البلد إلى كيانات صغيرة متعددة.

واستنتاجًا مما سبق فإن مواقف الأدوار الإقليمية كان محور صراعاتها في دول المشرق العربي - البحرين ومصر وسوريا - بينما المنطقة المغاربية كتونس وليبيا، لا تشكل ساحة منافسة كبيرة، فمن جهة يشكل غياب نظام الأسد خطورة على القوة الإيرانية؛ لأنه حلقة وصل مهمة بين أوراقها الإقليمية، وهي: الجماعات الشيعية في العراق، وحزب الله في لبنان، وحركة حماس في فلسطين، ومن جهة ثانية فهو الجبهة الشمالية الآمنة على مدار عقود لإسرائيل، في المقابل فإن القضاء على النظام السوري مطلب سعودي - تركي مشترك، لمحاصرة النفوذ الإيراني.

والأهم من ذلك هو أن خارطة التحالفات الإقليمية في المنطقة لم تتأثر نتيجة الثورات في بلدان الربيع العربي، سيما بعد الثورة التصحيحية التي أعادت مصر إلى محور الاعتدال، وسوريا بعد تأجيل الضربة العسكرية الأمريكية التي شكلت انتصارًا مرحليًا لنظام الأسد الموالي لتحالف قوى الممانعة، في ضوء ذلك لم تستطع القوى الإقليمية بتفاعلاتها إحداث أي تغيير تجاه بلدان الربيع العربي، بل كانت توزم الأوضاع وتطيل من أمد الأزمة.

الهوامش

(1) Thomas L. Friedman, The Arab Quarter Century, The New York Times, 9/4/2013.

(٢) جاءت تسمية الربيع العربي نسبة إلى ربيع براغ ١٩٦٨م في ألمانيا، واختير هذا الاسم على الرغم من أن الاحتجاجات العربية كانت في فصل الشتاء والخريف، وربما ترجع التسمية إلى الربيع الذي يجسد الحياة والأمل والحيوية والازدهار.

(٣) الطاهر لبيب، "البوعزيزي وراء الخير والشر"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير ٢٠١٣)، ص٢.

(٤) خير الدين حسيب، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٨، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل ٢٠١٢) ص٨.

(٥) نيكول روزويل، أسماء بن يحيى، "تونس من الثورة إلى الإصلاح: توقعات المواطنين في الذكرى الأولى للثورة التونسية"، تقرير المعهد الوطني الديمقراطي، تونس، ٢٠١٢/١٢/١٧، ص ص٤٤-٤٧.

(٦) جون آر برادلي: ما بعد الربيع العربي، ترجمة، شيماء عبد الحكيم طه، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٢) ص٨٣.

(٧) عمرو حمزاوي، "ثورة الياسمين. تونس إلى أين والتداعيات الإقليمية"، صحيفة الشروق المصرية، ٢٠١١/١/٢٣.

(٨) جون آر برادلي، مصدر سبق ذكره، ص٤١.

(٩) المصدر السابق، ص ص٥٥-٥٦.

(١٠) محمد عثمان، "الثورة بين السلمية والعنف"، أخبار اليوم، ٢٠١٣/٢/١٨،
http://www.akhbaralyom.net/articles.php?id=70894

(١١) "ثورات الربيع العربي ومنحدر العنف والفوضى هيمنة الإسلاميين وتراجع طموح الديمقراطية هزيمة للحريات والحقوق"، شبكة النبا المعلوماتية،
http://www.annabaa.org/nbanews/2013/02/063.htm

(١٢) عبد الباقي خليفة، "تونس.. ثورة الشعب تدخل مرحلة جني الثمار"، المسلم نت، ٢٠١١/١/١٤، http://www.almoslim.net/node/139921

(١٣) عبد الغفار المنفي، "دراسة علمية.. تكشف أسباب الثورة الليبية"، قورينا الجديدة، ٢٠١١/١١/٣٠، http://www.qurynanew.com/22177

(١٤) مسار الثورة في ليبيا، ٢٠١١/٢/٢٧،
http://www.aljazeera.net/news/pages/781b18ac-e9e7-455f-9ab9-7ab9b1f46d7d

(١٥) المصدر السابق.
(١٦) عبير إبراهيم أمنينة، "الدين والدولة في الوطن العربي - الملف الثاني"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٧، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص ص ٢٦-٢٧.
(١٧) عمر كوش، "تغييرات مسار الثورة السورية"، عمان للصحافة والنشر والإعلان، http://main.omandaily.om/?p=18400
(١٨) المصدر السابق.
(١٩) إبراهيم أبراش، "مفارقات الربيع العربي"، مجلة الحوار المتمدن، ٢٠١٢/٤/٧، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302456
(٢٠) صحيفة القدس العربي، بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠.
(٢١) إبراهيم أبراش، "محنة الديمقراطية والثورة في مصر"، دار الوسط اليوم للإعلام والنشر، ٢٠١٣/٧/١١، http://www.alwasattoday.com/ar/news/16665.html
(٢٢) "الثورة والثورة المضادة والديمقراطية"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٨/٢٧، http://www.aljazeera.net/programs/pages/b10fc169-3571-42b3-a8eb - b244a6f9158a
(٢٣) "قائد الجيش المصري يؤكد أن العنف الإسلامي لن يركع الدولة..."، صحيفة أخبار الخليج، ٢٠١٣/٨/١٩.
(٢٤) الثورة والثورة المضادة والديمقراطية، الجزيرة نت، مصدر سبق ذكره.
(٢٥) رياض الصيداوي، "فوضى السلاح في ليبيا خطر على المسار الديمقراطي في تونس"، المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، ٢٠١٣/٩/١٨، http://www.caraps.net/blog/2013/09/18.
(٢٦) "مظاهرات في تونس وحرق مقر "النهضة" بسيدي بوزيد بعد اغتيال "البراهمي"، صحيفة المصري اليوم، ٢٠١٣/٧/٢٥.
(٢٧) عمرو الشوبكي، "المسارات العربية"، صحيفة المصري اليوم، ٢٠١٣/٤/٢٨.
(٢٨) رياض الصيداوي، مصدر سبق ذكره.
(٢٩) عبير إبراهيم أمنينة، سبق ذكره، ص٣١.
(٣٠) المصدر السابق.
(٣١) "تقرير إخباري: موجة من العنف تضرب ليبيا في ظل أجواء من التوتر السياسي"، ٢٠١٣/٧/٢٤، http://arabic.news.cn/big/2013 - 07/24/c_132567773.htm
(٣٢) "الدلالات الأمنية والسياسية لاختطاف رئيس وزراء ليبيا"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/١٠/٢٠، http://www.aljazeera.net/programs/pages/b02a0f1e-d16a-4b46-b50b
(٣٣) يول سالم، "أماندا كادليك، تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، معهد كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٠١٢//١٤، http://carnegie - mec.org/publications/?fa=48670#

(٣٤) "قيادات بالجيش الحر: القرار الأممي لن يفقد الأسد كامل أدوات القتل"، صحيفة اليوم السابع المصرية، ٢٠١٣/٩/٢٩.
(٣٥) "شكوك أميركية في دقة عدد قتلى الهجوم الكيميائي"، صحيفة السفير اللبنانية، ٢٠١٣/٩/١٤.
(٣٦) سعيد الشهابي، "الدور السعودي في إجهاض الثورات العربية"، صحيفة القدس العربي، ٢٠١٣/٩/١٧.
(٣٧) علاء مطر، "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر ١٩٨٩ - ٢٠٠٥"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٦.
(٣٨) محمد عباس ناجي، " ايران والربيع العربي: اعتبارات متداخلة واستحقاقات مؤجلة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢/٩/١٩،
http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=54
(٣٩) محمد السعيد إدريس، "مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية"، العدد ١٨٨،(القاهرة: مجلة السياسة الدولية، أبريل ٢٠١٢).
(٤٠) أحمد يوسف، "حماس وإيران والربيع العربي: حسابات السياسة ومصالح الأمة"، وكالة سما الإخبارية الفلسطينية، ٢٠١٣/٨/٤،
http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=166949
(٤١) المصدر السابق.
(٤٢) "البحرين ترفض تصريحات إيران بوصفها قوات درع الجزيرة قوات احتلال"، مجلة الجزيرة العربية، ٢٠١٢/٣/١٩،
http://www.jurnaljazira.com/news_view_2798.html
(٤٣) إيمان رجب، "دلالات اكتشاف خلية الحرس الثوري الإيراني في البحرين"، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام)
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/1942
(٤٤) كاميليا انتخابي فرد، "مصر وإيران: دولتان وثورتان... وافتراق بين الإخوان وولاية الفقيه"، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠١٣/٧/١٤.
(٤٥) محمد عبد القادر خليل، "مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية،(القاهرة: مؤسسة الأهرام أغسطس٢٠١٣).
(٤٦) سياسة أردوغان "الإخوانية" تنذر بنهاية الربيع "العربي - التركي"، صحيفة الرياض، ٢٠١٣/٨/٢٢.
(٤٧) بشير عبد الفتاح، "الربيع العربي والعلاقات التركية الإيرانية"، الجزيرة نت، ٢٠١١/١١/١٢،
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/fc5751d6-1c57-4ad6-a93e-22eeb47ffa27
(٤٨) المصدر السابق.